

الفصل الخامس

استنهاض صناعة الدواء العربية المتطلبات - المحاذير - الآليات

١- المتطلبات:

١ - ادراك واستيعاب خصوصية صناعة الدواء، باعتبارها صناعة تقوم على العلم، وتعتمد منتجاتها عملياتها الصناعية (ومن ثم القيمة المضافة الكبيرة) على البحث والتطوير، وبالتالي فإن التطور الرأسى (أى التفوق النوعى) فى هذه الصناعة هو الذى يصنع قدرات تنافسية فى السوق العالمية، وهو الذى يخرج بصناعة الدواء العربية من حدود منافسة بعضها البعض على الأرض العربية، إلى طموح الامتداد إلى سوق الملايين من البشر فى الساحة العالمية. ومن الضرورى هنا لفت الانتباه إلى أن الاكتفاء بالتقدم الأفقى للصناعة الدوائية العربية جعل كل زيادة فى الامتداد الأفقى (بزيادة عدد المصانع المتشابهة تكنولوجيا) تقابلها زيادة فى الاعتماد على الخارج فى استجلاب المواد الخام، وحقوق التصنيع.

٢ - ادراك حجم الامكانيات الذاتية للصناعة الدوائية العربية:

تتركز الإمكانيات العربية أساساً فيما يلى:

أ - سوق دوائية عربية مجتمعة، يتوقع أن يصل حجمها حوالى ٤٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

ب - إمكانية النمو والتكامل مع صناعات مغذية أخرى (مثل صناعة البتروكيماويات).

ج - وجود مصدر خصب للاكتشافات الدوائية، لم يستغل الاستغلال الملائم بعد، ويتمثل فى المنتجات الطبيعية (النباتات والحيوانات فى البر والبحر).

د - إمكانيات بشرية من باحثين وتقنيين فى العشرات من كليات الصيدلة والعلوم والطب والزراعة، وكذلك مراكز البحوث فى عديد من البلدان العربية، ويتوافق ذلك مع امكانيات تمويلية كامنة، لم تستخدم بعد. وبخصوص تمويل البحوث، نشير إلى أن شركات الدواء العالمية تخصص نسبة ١٠ - ٢٥٪ من المبيعات لتمويل أنشطة البحث والتطوير. وإذا صرف الحد الأدنى من هذه النسبة فى المنطقة العربية، والتى بلغت مبيعات الأدوية المحلية فيها ١٣١٥ مليون دولار، طبقاً لإحصائيات ١٩٩٣ فسيخص البحوث عندئذ تمويل مالى قدره ١٣١٥ مليون دولار، ومن الممكن بالطبع أن يزداد هذا التمويل عدة أضعاف، إذا ما تم توجيه استثمارات مباشرة إلى

مجال البحوث الدوائية. والجدير بالذكر هنا أن مخصصات الصناعة الدوائية الإسرائيلية في مجال البحوث عام ١٩٩٥ بلغت كما أشرنا من قبل ١٣٥ مليون دولار. وأما عن مخصصات البحوث في الصناعة الدوائية في الهند (باعتبارها إحدى الدول المتقدمة دوائياً على مستوى العالم الثالث) فقد بلغت ٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣.

٣ - التعامل المنظومي

ولأن تقدم المعرفة يصاحبه دائماً انحسار تدريجي للعشوائية في مقابل ازدياد تدريجي لآليات التنبؤ والتخطيط والادارة والتقييم والمتابعة، أي تقدم درجة المنظومة، فإن صناعة الدواء باعتبارها صناعة تقوم على التطوير السريع في العلم والتكنولوجيا هي أحوج ما نكون للتناول المنظومي.. وعليه فإن على صناعة الدواء في كل قطر عربي وفي الاقطار العربية مجتمعة أن تواصل وجودها، وأن تنمي نفسها، من خلال بناء منظومي ومهام منظومية. هذا ويستلزم التعامل مع التحديات السابق الإشارة إليها إدراك الحاجة للتنسيق المنظومي بين الصناعات الدوائية العربية؛ بحيث تنشأ بينها تشاركيات وتحالفات استراتيجية، توسع من التأثير الإيجابي في قاعدة «بلد المنشأ»، وتساعد على تحقيق أكبر قدر من الفوائد عند التعامل مع اتفاقيات المشاركة، أو عند الدخول في أسواق اقليمية مثل السوق الشرق أوسطية فضلاً عن تقوية القدرات الذاتية في البحوث والتطوير.

٤ - دور إيجابي للحكومات

وفي ضوء ما أشرنا إليه عن الدور الإيجابي للحكومات (تجاه صناعة الدواء) على الساحة العالمية يقع على الحكومات العربية تجاه صناعة الدواء المحلية أربعة أدوار رئيسية نوجزها فيما يلي:

- * تقديم الرؤية الاستراتيجية والعون والمساعدة والتشجيع والتحفيز في الأمور التي تتطلب عائداتها نشاطاً طويلاً المدى.
- * بذل أقصى الجهود من أجل توجيه آليات العلاقات الدولية ومتغيراتها لتحقيق أحسن عون مباشر وطويل المدى للصناعة الوطنية للدواء (وسيتضح ذلك بالطبع في اتفاقات الشركة والتحركات الإقليمية القادمة).
- * الاهتمام الجدي بتفهم واستيعاب وحل المشكلات التي تواجه الصناعة الوطنية للدواء.

- * مساعدة المنظمات العربية المعنية (مثل الاتحاد العربي لمنتجات الأدوية) على رسم استراتيجية عربية طويلة المدى، وعلى إدارة تنسيق صناعي وبحثي عربي في شتى البلدان العربية.

نوه المنظور الإسرائيلي المستقبلي للشرق أوسطية - كما جاء في مؤتمر عمان ١٩٩٥ - إلى اعتبار الاردن مركزاً لصناعة الدواء في المنطقة...، وفي القاهرة عقد

ب- المحاذير،

اتحاد الصناعات عدة لقاءات وندوات (في النصف الأول من عام ١٩٩٦) لبحث دعوة أمريكية بضرورة تنازل مصر عن الفترة الانتقالية، التي تقضى بعدم سريان قانون حماية الملكية الفكرية لفترة ٥ - ١٠ سنوات (والمناخ لمصر وسائر الدول النامية) على أساس أن هذا التنازل سيضع شركات الدواء العالمية على الاستثمار في مصر؛ لتكون مصر مركزاً لصناعة الدواء في المنطقة...

وفي تقديرنا أن التعامل مع كل من المنظور الإسرائيلي والدعوة الأمريكية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أن الصناعة الدوائية الإسرائيلية تتفوق إلى حد كبير (لكن ليس بفارق يمتنع اجتيازه) على كل من الصناعة الدوائية في مصر وفي الأردن.. وأن التعامل والتعاون بين الصناعة الدوائية الإسرائيلية والصناعة الدوائية العالمية يدار ويسير بأسهل وأسرع وأكفأ منه بالنسبة للجانب المصري أو الأردني.... وعليه قد ينتج عن الالتزام السريع (دون دراسة وتمحيص) بالنوايا الحسنة في المنظور الإسرائيلي أو الدعوة الأمريكية أن تفاجأ الصناعة الدوائية العربية (في مصر والأردن أو غيرها) بأنها ليست أبداً مركزاً لصناعة الدواء في المنطقة... أو بأنها مركز درجة ثانية كأن تكون مثلاً مركزاً لصناعة التشكيل الدوائي التقليدي، بينما تكون الاستثمارات المتقدمة تكنولوجياً هناك في الصناعة الدوائية الإسرائيلية باعتبارها حالياً هي الأكثر تطوراً، والأقرب إلى المناخ الصناعي العالمي. والحقيقة أن درجة النمو الذاتي الوطني في صناعة الدواء وفي مناخها هو الأكثر تأثيراً وجذباً على الاستثمارات الأجنبية. وبالتالي نرى أن التحالف الاستراتيجي الداخلي في صناعة الدواء العربية هو الوسيلة الأقوى لتحقيق أمرين أولهما: جذب الاستثمارات الأجنبية القائمة على التكنولوجيا الراقية... وثانيهما تحقيق احسن استفادة في أية مفاوضات أو مخططات لمشروعات إقليمية أو دولية.

ج - الآليات :

١ - التحالفات الاستراتيجية العربية - عربية، والعربية - أجنبية، في إطار مشروعات بحثية وتسويقية على أن يكون هدف التحالفات اكتساب قدرات تطويرية في مجالات التكنولوجيا العالمية والجديدة (مثل: تصنيع المواد الخام - التكنولوجيا الحيوية - التشكيل الصيدلي المتطور).

٢ - إنشاء مركز بحوث قطاع خاص من تحالف بين شركات الدواء والبنوك العربية، وبتمهيلات من الحكومات القائمة على أن يدير هذا المركز بحوثاً تطويرية وأساسية موجهة طويلة المدى، ويكون هدفه عمل اختراق بحثي، يعين الصناعات الدوائية العربية على التعامل مع التطورات الجذرية radical changes في التكنولوجيات الدوائية. ومن الضروري أن تجرى أعمال المركز من خلال المشروعات والتعاقدات؛ بحيث يكون له عائد مادي يوزع على المساهمين فيه، وبحيث يجرى تطبيق إنجازاته البحثية بواسطة الشركات المساهمة في انشائه. ومن الجدير بالذكر أن إنشاء مثل ذلك المركز على المستوى العربي يعتبر حاجة أساسية لصناعة الدواء العربية في مواجهة الأنشطة البحثية القوية في إسرائيل، فضلاً عن الأنشطة البحثية العملاقة في الشركات الكبرى، مثل: شركة جلاكسو ويليكوم وشركة نوفارتس، والتي يتعدى

حجمها فى كل منها البليون دولار. كما تتيح المساهمة العربية فى انشاء مثل ذلك المركز البحثى تجنّب أى شركة عربية مفردة أو بلد عربى ما تحمّل مخاطر البحوث والتطوير، بينما تتيح فى الوقت نفسه المشاركة فى ايجاده (المركز البحثى)، وفى الاستفادة من مزاياه وأرباحه على المدى الطويل (ملحوظة قدمنا اقتراحاً مشابهاً على المستوى القطرى فى مصر، والاقتراح منشور بالتفصيل فى جريدة الاهرام المصرية - العدد الصادر فى ١٩٩٤/٣/٣٠ بعنوان تحالف استراتيجى وطنى فى صناعة الدواء).

ومن الضرورى هنا جذب الانتباه إلى أن استيراثية المركز البحثى المقترح تركز على الأداء المنظم فى ثلاث اتجاهات.

أ - البحوث الخدمية.

ب - البحوث التطويرية.

ج - البحوث الأصلية، حيث يوفر ذلك - من وجهة نظرنا - إمكانيات مرنة ومتوازنة تؤدى إلى النجاح الاقتصادى للمركز وإلى تطور قدراته التقنية وعائداته التكنولوجية مع الزمن.

٣ - تنسيق التنافسية العربية، وتحقيق ما يمكن أن يطلق عليه «عورية» صناعة الدواء فى المنطقة؛ بحيث يؤخذ فى الاعتبار تكامل الاتجاهات التكنولوجية (مثل: التشكيل الصيدلى - التكنولوجيا الحيوية - التشديد الكيميائى... الخ) على المستوى العربى، مع إتاحة التنافس داخل كل اتجاه. ذلك بالإضافة إلى تنظيم وتطوير صناعة الأدوية الجينية generic drugs بحيث تحقق بها صناعة الدواء العربية تنافساً فى السوق العالمية.

٤ - التكيف الإيجابى مع اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية (البجاء) منظمة التجارة العالمية؛ حيث إن هذه الاتفاقية ستطبق علينا إن عاجلاً أم آجلاً.. وحتى اذا حصلت البلدان العربية على أطول فترة انتقالية متاحة (١٠ سنوات) .. فإن المطلوب قبل نهاية هذه الفترة أن تكون صناعة الدواء العربية قادرة على الاستفادة من الحماية الفكرية (أى مصدرة وليس فقط مستوردة لبراءات الاختراع وحقوق الملكية). وفى تقديرنا يتطلب الأمر فإن أن تكون لنا استراتيجية ما طويلة المدى، والاستراتيجية التى نقترحها فى هذا الخصوص هى «التكيف الإيجابى» مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والذى يمكن أن يكون بالالتفاف حولها. ويتحقق «الالتفاف» بأن تدار البنية البحثية العربية (راجع بند ١ و ٢ فى الآليات) بطريقة

تكفل لها بعد حوالي ٨ سنوات من الآن، القدرة على إضافة تطويرات بسيطة متصاعدة incremental changes لأي تغييرات جذرية يكون قد حققها (أو يحققها) من سبقونا في صناعة الدواء.. وبهذه الطريقة تكتسب صناعات الدواء العربية براءات خاصة بها، وتنمو قدرتها التنافسية المؤثرة بالتدريج (ملحوظة: اتبعت اليابان استراتيجية مشابهة، من أجل التفوق على صناعة أشباه الموصلات الأمريكية واكتساب ٨٠٪ من السوق العالمية التي كانت مخصصة للأمريكيين).

٥ - الاستفادة القصوى من الفترة الانتقالية قبل تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية، ويكون ذلك بتنمية القدرة التطويرية الوطنية؛ خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية، والذي يشكل حالياً هدفاً رئيسياً للاستثمارات الدوائية، ويعتبر، ولا يزال - نسبياً - في بداياته.